الاستفادة من علم أصول النحو في تيسير الدرس النحوي

– نماذج تطبيقية عن الاستحسان–

أ. محمد أمين مولوج

المركز الجامعي تيبازة– الجزائر

ملخص :

تيسير الدرس النحوي ضرورة ملحة، تزداد شدة المطالبة بها يوما بعد يوم نتيجة ضعف البرامج التعليمية في أغلب البلدان العربية من جهة؛ وبُعدها عن واقع المتعلمين من جهة أخرى. ورغم أنّ هذه الفكرة ليست وليدة العصر الحالي؛ بل ترجع جذورها إلى نهاية القرن الثاني الهجري، وظلت سائدة ومسايرة لتطور الدرس النحوي. ورغم كثرة المحاولات والمقررات التيسيرية التي اقترحها عدد من العلماء والباحثين ؛ القدماء والمحدثون على حدّ سواء إلا أنّ ما يسعى إليه هذا البحث - بالإضافة إلى الفكرة الأساسية وهي تقديم نماذج لتيسير الدرس النحوي - هو ربط هذه الفكرة بالتراث النحوي الأصيل؛ من خلال الاستفادة من علم أصول النحو، وبالخصوص مبحث الاستحسان في تقديم نماذج تطبيقية في هذا الإطار .

الكلمات المفتاحية: تيسير الدرس النحوي – الاستحسان – علم أصول النحو – نماذج تطبيقية

Abstract:

Facilitate grammar course is a pressing need , which demand is increasing day by day due to the weakness of the curriculum in most Arab countries, and their distance from the reality of learners. Although this idea has not appeared at this time, it goes back instead to the late second century of the Hegira; it remains and supports the development of grammar classes. Despite numerous attempts and numerous manuals prepared by a number of scholars and researchers, ancient and modern, this research plans in addition to the main idea is to provide models to facilitate the course of grammar, to tie this idea heritage of traditional grammar, and taking advantage of science of the fundamentals of grammar, especially the thesis of "approval" by offering practical models within this framework.

مقدمة :

إنّ فكرة المطالبة بتيسير الدرس النحوي ليست وليدة العصر الحالي؛ بل ترجع جذورها إلى بداية ظهور المختصرات على غرار "مقدمة خلف الأحمر (ت 180هـ)"، ومختصر **الكسائي** (ت 189هـ)، وكتاب "مختصر في النحو" **لأبي محمد اليزيدي** (ت 202هـ)، و"الموجز" **لابن السرّاج** (ت 316هـ)، و"الجمل" **للزجاجي** (ت 337هـ)، و"الأنموذج في النحو" **للزمخشري** (ت 538هـ)، ثمّ توالت المختصرات بعد ذلك، وتبعتها المنظومات التعليمية المعروفة كألفية "**ابن معطي**" (ت 628هـ)، وألفية "**ابن مالك**" (ت 672هـ)، وغيرهما. غير أنّ هذه الفكرة بدأت تتبلور وتتضح مع الثورة التي أطلقها "**ابن مضاء القرطبي**" (ت 592هـ) في كتابه "الرد على النحاة" الذي عاتب فيه **النحاة** على تعقيدهم الدرس النحوي ودعا إلى إلغاء القياس، والعامل والعلل القياسية والجدلية، وغير ذلك مما رآه سببا في تعقيد الدرس النحوي. ويمكن القول أنّه منذ ذلك الوقت أصبح بإمكاننا التمييز بين توجهين متمايزين في الدرس النحوي العربي؛ وهما :

- توجه كلاسيكي محافظ يدعو إلى ضرورة الالتزام بالتراث النحوي الذي تركه النحاة الأوائل، وعدم الخروج عليه وتقديسه، وإلزاميته .
- توجه تجديدي يدعو إلى ضرورة تبسيط التنظير النحوي وتيسيره بكيفية تجعله في متناول المتعلم العربي، وغير العربي الممارس للسان العربي.

وتجدر الإشارة إلى "أنّ النحاة المحدثين لم يتحرروا إلى اليوم من هذا التقليد؛ حيث مازلنا نلاحظ أنّ كتب النحو لا تزال محشوّة بمصطلحات لا صلة لها بالواقع اللغوي، ومن ثمة لا يمكن أن تحقق أغراضها التعليمية المنشودة"[1].

وقد كان هذا النفور بسبب المصطلحات الدخيلة التي أقحمها النحاة في الدرس النحوي معروفا حتى في البيئة العربية القديمة؛ إذ إننا نجد في التراث العربي بعض الشهادات التي تؤيد ذلك، فقد وقف أعرابي في مجلس **الأخفش**؛ فسمع كلام أهله في النحو وما يدخل معه فحار وعجب وأطرق. فقال له الأخفش: ما تسمع يا أخا العرب، قال: أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا[2] .

وهكذا استمرت فكرة المطالبة بتيسير الدرس النحوي عند المحدثين حيث تمثلت في بعض المؤلفات التي دعت إلى تجديد النحو وتعديله وعصرنته وتيسيره وتقديم اقتراحات في هذا الشأن كمؤلفات: **أمين الخولي، أنيس فريحة، إبراهيم مصطفى، مهدي المخزومي، شوقي ضيف،** و**عباس حسن** وغيرهم .

---

[1] النظام النحوي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التعليمي: أحمد حساني. يُنظر: أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001م، ص: 387 .

[2] الإمتاع والمؤانسة: أبو حيان التوحيدي، تح: أحمد أمين، دار الفكر، بيروت، د ت، ج 2، ص: 139

[3] الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، سوريا، 1957م، ص: 70 .

[4] السيوطي؛ جلال الدين: الاقتراح في أصول النحو، تح: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ، 2006م ، ص :

ويأتي هذا المقال في محاولة لربط هذه الفكرة –تيسير النحو– بالتراث العربي الأصيل من خلال الاستفادة من بعض مباحث علم أصول النحو؛ حيث سيجمع هذا البحث في هذا الصدد نماذج تطبيقية من الاستحسان.

1- علم أصول النحو: مفهومه، نشأته وأهميته

يعرِّف **ابن الأنباري** علم أصول النحو بأنّه: "أدلّة النحو التي تفرّعت منها فروعه وفصوله كما أنّ أصول الفقه هي أدلّة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله"[3]. ويعرّفه السيوطي بأنّه: "علم يبحث فيه عن أدلّة النحو الإجمالية من حيث هي أدلّته، وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"[4]. إذن فعلم أصول النحو يبحث في الأدلّة التي يستدلّ بها النحوي في إثبات المسائل النحوية أو تعليل قواعده؛ وهذه الأدلة هي: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال ... ؛ ومنها الاستحسان. فالتعريف بهذه الأدلة الموصلة إلى أحكام النحو وبأقسامها وكيفية استعمالها هي غاية هذا العلم، وموضوعاته هي هذه الأدلّة نفسها ... وجملة القول أنّ علم أصول النحو تُعرف به الأدلّة – أي الوسائل النقلية والعقلية– التي اعتمدها النحويون لاستنباط أحكام النحو وإثبات صحتها[1] .

وتجدر الإشارة إلى أنّ نشأة علم أصول النحو كانت مصاحبة لنشأة علم النحو نفسه، غير أنّ التأليف في أصول النحو وإفراده ببحث مستقل لم يحدث إلاّ متأخرا، وكانت المحاولة الأولى في ذلك هي محاولة "**ابن جني**" في كتابه "الخصائص"؛ الذي ضمنه العديد من مباحث أصول النحو متأثرا بعلم أصول

[1] بن لعلام مخلوف. مبادئ في أصول النحو، الجزائر، دار الأمل، د ط، 2012م، ص: 10-11.

الفقه، ثمّ أكمل هذه المحاولة "**ابن الأنباري**" في "لمع الأدلة"، و"**السيوطي**" في "الاقتراح" .

2- مفهوم الاستحسان:

أ-لغة: قال "**ابن فارس**" رحمه الله: " الحاء والسين والنون أصل واحد، فالحُسن ضد القبح، يُقال: رجل حَسَنٌ وامرأة حسناء وحُسَّانةُ ... " [1]. وفي "القاموس": "الحُسن بالضم الجمال، وجمعه مَحاسنٌ على غير قياس، وهو يُحسِنُ الشيء إحسانا أي: يَعْلَمُهُ. واستحسنهُ: عدَّهُ حسناً والحَسَنُ مُحَرّكَةً: ما حَسُنَ من كل شيءٍ"[2] .

فالحاصل أنّ الاستحسان في اللغة "اسْتِفْعَالٌ" من الحُسْنِ؛ وهو: (عدُّ الشيء واعتقاده حسنا) [3]، وهو ضد الاستقباح؛ تقول: استحسنت كذا؛ أي اعتقدته حسنا.

ب-اصطلاحا: قال "**الجرجاني**" في "التعريفات": " الاستحسان اسمٌ لدليل من الأدلة الأربعة، يعارض القياس الجلي، ويُعمَل به إذا كان أقوى منه؛ سمَّوه بذلك لأنه في الأغلب يكون أقوى من القياس الجلي، فيكون قياسا مُسْتَحْسَنًا. قال الله تعالى: ﴿ فَبَشِّر عِبَادِ ١٧ ٱلَّذِينَ يَستَمِعُونَ ٱلقَولَ فَيَتَّبِعُونَ أَحسَنَهُۥٓ ﴾ [4] "

---

[1] ابن فارس ، أحمد بن زكرياء. معجم المقاييس في اللغة، تح: شهاب الدين أبو عمرو؛ بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط1 ،2011م ، ص: 262 .

[2] الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط8، 1426 هـ/ 2005 م، ص: 1189 .

[3] الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ص: 1189 .

[4] سورة الزمر، الآية: 17 و 18.

[1]وعرفه "**ابن برهان**" بقوله: (الاستحسان حُكمٌ عُدل به عن نظائره إلى ما هو أولى به منه) [2] .

إلا أنّ العلماء لم يتّفقوا على تعريف واحد له، فنُقِل عنهم الاختلاف في حدِّه [3]، وأظهرُ ما قيل فيه:

1- تعريف "**ابن برهان العكبري**" السّابق، ومضمونه: "ترك قياس الأصول لدليل" [4] .

2- و قيل: هو تخصيص العلة [5] .

3- قال "**ابن القيم**" رحمه الله: " والاستحسان يرجع إلى تخصيص العلة، بل هو نفسه، كما قاله "أبو الحسين البصري"، و"الرازي"، وغيرهما" [6].

4- وقيل هو ترك القياس لما يستحسنه الإنسان ويختاره من غير دليل [7].

5- وقيل هو: " ترك القياس والأخذ بما هو أرفق للناس " [8]. أو:

6- " معارضة القياس الجلي والأخذ بما هو أرفق للموضوع و أقوى أثرا " [1].

---

[1] الجرجاني، علي بن محمد. كتاب التعريفات، بيروت: مكتبة لبنان، 1985م، ص 18.

[2] العكبري، ابن برهان. شرح اللمع، تح: د. فائز فارس، الكويت: المجلس الوطني للثقافة؛ ط1، 1404 هـ/1984 م، ج1، ص: 06.

[3] الأنباري. لمع الأدلة في أصول النحو، ص133.

[4] العكبري، ابن برهان. شرح اللمع، ص: 06 .

[5] الأنباري. لمع الأدلة في أصول النحو، ص: 133- 134.

[6] ابن قيم الجوزية. بدائع الفوائد، تح : علي العمران، جدة : دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مج 4، ص: 1531.

[7]الأنباري . لمع الأدلة في أصول النحو، ص: 134.

[8] الجرجاني . كتاب التعريفات، ص 18.

وليس المراد بترك القياس هنا؛ التشريع أو مخالفة السماع من غير دليل؛ بل هو لدليل أقوى منه قد يكون : الإجماع أو العرف أو المصلحة أو الضرورة أو دفع الضرر... ؛ كما أنّه ليس المراد بالإنسان المُسْتَحْسِن العاميُّ؛ بل يُقصد به العالم المجتهد، و لذلك عرفه الغزالي بقوله: "هو ما يستحسنه المجتهد بعقله " [2] .

7- وقيل: "هو معنىً خفي ينقدح في النفس وتضيق العبارة عنه " [3] .

8- وقيل: "هو العدول بحكم المسألة عن نظائرها لدليل خاص" [4].

9- ما ذكره "**ابن جني**" في "الخصائص"؛ قال: " باب في الاستحسان، وجماعه أنّ علّته ضعيفة غير مستحكمة، إلا أن فيه ضربا من الاتساع والتصرف، من ذلك تركُك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة ، نحو قولهم الفتوى، و البَقوى، و التقوى والشَّروى، ونحو ذلك، ألا ترى أنّهم قلبوا الياء هنا واوا من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة . وهذه ليست علة معتدَّة ؛ ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها. من ذلك قولهم في تكسير (حَسَنٍ): (حِسَانٍ)، فهذا كجبل وجِبالٍ ..." [5] .

---

[1] قباوة، فخر الدين. تحليل النص النحوي، الجزائر: دار الوعي للنشر والتوزيع؛ ط2، 1433 هـ/2012 م، ص: 97.

[2] الغزالي. المستصفى من علم الأصول، تح: محمد سليمان الأشقر، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1417،1 هـ/1997م، ج1، ص: 410 .

[3] المرجع نفسه، ج 1، ص: 413.

[4] الشنقيطي، محمد الأمين. مذكرة في أصول الفقه، المدينة النبوية: مكتبة العلوم والحكم؛ ط5، 2001 م، ص: 199.

[5] ابن جني؛ أبو الفتح عثمان: الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ، القاهرة،ج1، ص: 133_144 .

ومن ذلك ما يخرج تنبيها على أصل بابه؛ نحو استحوذ، وأَغْيَلَتِ المرأة، و: صددتَ فأَطْوَلْتَ الصدود ...[1] " [2] .

وهنا نلاحظ أنّ **لابن جني** في الاستحسان مفهوما خاصا، فهولا يراه كما يراه غيره: العدول عن دليل إلى ما هو أقوى منه، ولا هو ترك الدّليل إلى ما يستحسنه الإنسان ويهواه من غير دليل، بل هو ترك الدّليل (القياس) إلى ما يستحسنه الإنسان لمسوِّغ لا يرقى إلى مرتبة الدليل الملزم، كالتفريق بين شيئين، أو التّنبيه على أصل الشيء، أو الاسترواح والاستخفاف [3] .

ولذلك ذكر أحد الباحثين [4] أنّ الاستحسان عند **النحاة** هو: " ترك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة تؤدي إلى ذلك "، فالعرب – حسبه – يستحسنون المستخف ويميلون إليه. كما أنهم يستحسنون استخفاف الشيء في موضع، ولا يستحسنونه في آخر، وهم يلجؤون إلى العدول من الأخف إلى الأثقل أو العكس، ومن الأثقل إلى الأثقل منه، كقلب الياء واوا في "حيوان" هروبا من تضعيف المثلين، حيث اختلاف الحرفين يسوغ الخفة.

---

[1] البيت من الطويل . و تتمته كالآتي :

.....وقلَّما وصالٌ على طول الصدود يدومُ

وهو لعمر بن أبي ربيعة: سيبويه. الكتاب، ج1، ص: 12 .ونسبه غيره للمرّار الفقعسي، انظر: البغدادي. خزانة الأدب، ج4، ص: 289 .

[2] ابن جني. الخصائص، ج 1، ص: 143 .

[3] السبيهين، محمد بن عبد الرحمان . اعتراض النحويين للدليل العقلي، رسالة دكتوراه (مطبوعة)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1426هـ / 2005 م، ص: 108؛ بتصرف.

[4] الراجحي، فاطمة راشد. "أصول النحو عند البغدادي: دراسة في شواهد الخزانة". حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت. العدد: 25، 2005، ص: 15 .

ومن هذا المنطلق عرف الأستاذ "**تمام حسان**" الاستحسان بقوله: "هو الاعتماد عند ترجيح حكم على حكم على الاتساع والتصرف دون علة قوية "[1].

كما نلاحظ [2] أيضا أنّ الاستحسان– حسب مفهوم **ابن جني**– ليس مهيَّئًا لكل طالبٍ له، بل هو مقصور على السماع عن العرب، ولهذا قال عن الوجهين الأولين :– الأول : ترك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة، والثاني: ما خرج تنبيها على أصل بابه–: " ولا يقاس هذا ولا ما قبله لأنه لم تستحكم علته؛ وإنّما خرج تنبيها وتصرفا واتساعا " [3]، وقال عن الوجه الثّالث: " وهو الأقل في كلامهم" [4].

ومن خلال دراسة أهم التعريفات الاصطلاحية التي أُعطيت لمفهوم الاستحسان نجد أن التعريف الذي يكاد يُجمِعُ العلماء – نحويين وأصوليين– على صحّته هو التّعريف الأول؛ أي هو: "ترك قياس الأصول لدليل".

ومن ثَمَّ " فإن الاستحسان– في ضوء هذا التّحديد– ليس صادرا عن تحكُّم شخصي، ولا يقوم على أساس من المصادرات المذهبية، وإنما يمتد عن الإدراك العلمي الذي يعي وجود ظروف خاصة تحُدُّ من شمول حكم القياس الأصلي"[5].

---

[1] تمام، حسان. الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، القاهرة: دار عالم الكتب، 1420 هـ/ 2000 م، ص : 186 .

[2] السبيهين. اعتراض النحويين للدليل العقلي، ص: 108، بتصرف.

[3] ابن جني. الخصائص، ج1، ص: 144 .

[4] المرجع نفسه، ج3، ص: 161.

[5] أبو المكارم، علي. أصول التفكير النحوي، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع؛ ط1، 2006 م، ص: 120.

وعليه فالاستحسان بمفهومه الذي قَبِلَهُ الجمهور "نوع من القياس غير المستكمل للشروط " [1]. وهو على نوعين [2]:

- **النوع الأول:** أن يكون الاستحسان مجرد رغبة في استعمال ظاهرة شاذّة تخالف بابا مطّردا، بحجة قياسها على ظاهرة بعيدة القرابة منها، وكان الأولى أن تُقاس على نظيراتها في ذلك الباب؛ ومثال ذلك ما ذكره "**ابن جني**" [3]؛ من أنّ العرب قالت "الفتوى" فقُلبت الياء التي هي لام الكلمة واوا للتفرقة بين الاسم وصفته "الفتيا"، التي تحافظ على الياء الأصلية، وعلّة التفرقة هذه ليست مقنعة في رأي "**ابن جني**"؛ بل كان الأجدر أن تبقى الياء في الاسم فيُقال: "الفتيا" قياسا على قاعدة وجوب إبقاء الحروف الأصلية مادام بقاؤها لا يؤدي إلى ثقل. و يمكن أن نسمي هذا القياس الضعيف الذي أوجد (الفتوى) بالحمل (القياس) الخفيّ.
- **النوع الثاني:** وهوإن يكون الاستحسان بمعنى تعليل ظاهرة لغوية تعليلا غير مقبول عند أكثر النّحاة ؛ كأن يقول نحويّ: " إنما جُمعت "أرض" على "أرضون"؛ لأن أصل أرض" هو "أرضة"، لكنّ العرب حذفوا التاء فقالوا: "أرض"، وأرادوا أن يعوضوا ما حذفوه فقالوا في الجمع "أرضون" فنردُّ على تعليله هذا بقولنا: إنّ هذا يتناقض مع كلمات مثل: "شمس"،

---

[1] المرجع نفسه، ص: 121.

[2] الكندي، خالد بن سليمان. التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، عمان: الأردن: دار المسيرة؛ ط2، 2009م، ص: 110.

[3] ابن جني. الخصائص، ج1، ص: 169.

و"دار"، و"قِدر"، فهذه الكلمات أصلها: "شمسة"، "دارة"، "قِدرة"، ولكنها مع هذا لا يجوز جمعها على الواو والنون كما تجمع "أرضون" [1] .

3- أنواع الاستحسان:

انطلاقا ممّا ذكره العلماء، فإنّه يمكن التمييز بين أنواع مختلفة للاستحسان؛ ومن هذه الأنواع ما يأتي:

1- ترك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة ملجئة:

مع أنّ القياس ترك الأثقل إلى الأخف، وهو شأن كل متكلم عربيّ؛ فإنّ طلب الخفة في الكلام، والهروب ممّا يستثقله اللسان سنّة عربية غير خافية. وهذا النوع من الاستحسان –على ما بينه ابن جني– له أسباب؛ منها:

- أن يكون مجرد التصرف والاتساع، والانتقال من حال إلى حال، كقلب الياء واوا في نحو: الفتوّة، والنّدوّة...[2].
- أن يكون سببه الفرق بين الاسم والصفة، كما في قلب الياء واوا في نحو : الفتوى ، والبقوى ، والتقوى ، والشروى ... [3]. فهذه الألفاظ كلّها على وزن "فَعلى"، ويأتي هذا الوزن في العربية مشتركا بين الأسماء والصِّفات، وأصل صيغة هذا الوزن أن يأتي بالياء لا بالواو، ولكنّ العرب قلبوا الياء ههنا واواً، من غير استحكام علّة أكثر من أنّهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة .

---

[1] الأنباري، أبو البركات عبد الرحمان. لمع الأدلة في أصول النحو، ص: 134.

[2] ابن جني، الخصائص، ج1، ص: 87.

[3] المرجع نفسه، ج 1، ص: 133.

- طلب الاستخفاف، والجنوح إليه : كما في قلب الواو ياءً في قولهم: أبيض لَيّاح لانكسار ما قبلها...[1] .
- التعديل بين أول الكلمة وآخرها [2] .

2- تشبيه الشيء بالشيء من غير استمرار عادة ولا عن قوة علّة:

وذلك كإلحاق نون التوكيد باسم الفاعل، تشبيها له بالمضارع، كقول الشاعر: أقائلُنَّ أحضروا الشُّهودا[3] .

3- الاعتداد بما لا يُعتَدُّ به في الأصل:

كاعتدادهم بالساكن حائلا بين الكسرة والواو –رغم ضعفه– ، في قلب الياء واوا في نحو: صبية، وقِنيةٌ، وعِذيٌ، وبليُ سفر ...وكلُّه من الواو [4] .

4- ما يخرج تنبيها على أصل بابه [5]:

ومثال ذلك قولهم: استحوذ، وأغيلت المرأة، وأطولت الصدود، فهذا وما أشبهه إنّما خرج تنبيها على أنّ أصل: استقام استقوم، وأصل مَقامة مَقْوَمة. ومنها قولهم: يؤحسن، ويُؤكرم تنبيها على أنّ أصله: أحسن، وأكرم .

---

[1] المرجع نفسه، ج1، ص: 349.

[2] الأستراباذي، رضي الدين. شرح شافية ابن الحاجب ،تح: محمد الزفزاف، دار الكتب العلمية، بيروت،1402ه/1982م،ج 3، ص: 177 .

[3] ابن جني، الخصائص، ج1، ص: 136.

[4] المرجع نفسه، ج 1، ص: 137.

[5] المرجع نفسه، ص: 137.

ومن أمثلته أيضا: الجر بـ "لعلّ" منبهة على الأصل[1]، لأنّ "لعلّ" من الحروف المختصّة بالاسم، والذي يختصّ بالاسم حقّه أن يجر لأنّ الجرّ من خصائص الأسماء، ومن شواهده قول الشاعر [2] :

لعلّ اللهِ فضّلكم علينا بشيء أنّ أمّكم شريم

ومن أمثلته كذلك: بناء الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير جماعة الإناث تنبيها على أصله [3]، فإنّ الأصل في الأفعال البناء، كما أنّ الأصل في الأسماء الإعراب على ما قرّره النّحاة، وإنّما أُعرب الفعل المضارع لشبهه بالاسم.

5- بقاء الحكم مع زوال العلّة :

كقلب فاء "ميثاق" –بسبب الكسرة قبلها– ياءً، كما انقلبت في "ميزان"، و"ميعاد"؛ فجمعها الشاعر في قوله: ولا نسأل الأقوام عقد المياثق. على "مياثق" فأبقاها ياءً رغم زوال الكسرة" [4] .

ومن ذلك أيضا، قلبهم الواو ياءً في "قولهم: صِبية وصِبيان لأنه –في التقدير– من صَبوت لانكسار الصّاد قبلها، وضعف الباء أن تُعدّ حاجزا، لسكونها ... ، فلمّا أُلِف هذا واستمرّ تدرّجوا منه إلى أن قلبوا الواو ياءً بحاله، وإن زالت الكسرة، وذلك قولهم أيضاً: صُبيان وصُبية، وقد كان يجب –لمّا– زالت الكسرة أن تعود الياء واوا إلى أصلها، لكنّهم أقروا الياء بحالها لاعتيادهم إياها حتى صارت

---

[1] المرادي، الحسن بن قاسم. الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ/1992م، ص: 26 .

[2] البيت بلا نسبة في: الجنى الداني، ص: 584. وشرح ابن عقيل، ج3، ص: 04 ، وغيرهما .

[3] قباوة، فخر الدين . تحليل النص النحوي، ص: 98.

[4] ابن جني، الخصائص، ج3، ص: 157-158.

كأنّها كانت أصلا . وحَسَّنَ ذلك لهم شيء آخر، وهوإن القلب في صِبية وصِبيان إنّما كان استحسانا وإيثارا، لا عن وجوب علّة" [1].

6- مخالفة القياس والأخذ بما هو أرفق للموضوع وأقوى أثرا:

من ذلك أنّ: "المثنى لو سار على القياس لَكَانَ رفعه بالواو، لأنّ الضّمة – وهي علامة الرفع في المفرد – هي من الواو. ولكنّه رُفع بالألف لئلاّ يلتبس بجمع المذكر السالم" [2] .

ومن معارضة القياس أيضا: "فتح ما قبل الياء في النصب والجر، لأنّ القياس يقتضي الكسر لمناسبته للياء"[3] .

وممّا يندرج تحت هذا النّوع من الاستحسان: "جزم الفعل الناقص – أي معتل اللاّم – في قولهم: لم يرمِ، لئلاّ يكون بمنزلة الرّفع في قولهم: هو يرمي " [4].

4- حجية الاستحسان:

درج كل من درس الاستحسان من نحويين وأصوليين على تصدير كلامهم باختلاف العلماء في الأخذ به [5]، وهذا في ظاهره حقٌ، فقد مرّ بنا قريبا

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج1، ص: 349.

[2] قباوة، فخر الدين. تحليل النص النحوي، ص: 97.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] المرجع نفسه، ص: 97.

[5] يُنظر: الأنباري. لمع الأدلة، ص: 133 والسيوطي. الاقتراح، ص: 389. ومن كتب أصول الفقه: الإيجي، عضد الدين عبد الرحمان. شرح مختصر المنتهى الأصولي، تح: محمد حسن إسماعيل، بيروت: دار الكتب العلمية؛ ط1، 1424 هـ/2004 م، ج3، ص:575.

قول "**ابن جني**": (إنّه لا يُقاس عليه بنوعيه) [1]، وقال عنه أيضاً: (وجِماعه أن علّته ضعيفة غير مستحكمة) [2].

وقد عدّه بعض الأصوليين من الأصول الموهومة التي يُظنُّ أنها من أصول الأدلة؛ وليست منها، وردّوا حجج القائلين به وسموها شُبَهاً، وحكموا ببطلانه [3]، وجعلوه من الأدلّة المردودة [4].

أما "**ابن جني**" فقد ضعّفه ومنع القياس عليه بناءً على مفهومه للاستحسان الذي يُترك فيه الدليل لمسوغ لا يبلغ مرتبة العلّة الموجبة، وهذا أمر مُسَلَّمٌ به؛ فلا ينبغي أن يُترك الدّليل الثابت إلى شيء لا دليل عليه لأجل تنبيه على أصل أو تفريق بين نظيرين، وما جاء من ذلك ينبغي أن يُوقف عنده ولا يُقاس عليه. ومفهوم "**ابن جني**" هذا واضح من تعقيبه المنع بقوله: (ولا يُقاس هذا ولا ما قبله لأنّه لم تستحكم علّته، وإنما خرج تنبيها وتصرفا واتساعا) [5] .

ويقول الأستاذ "**تمام حسان**": "وبهذا المعنى يُصبح للاستحسان طابع شبه اعتباطي جعل النّحاة يعدُّونه في الأدلة الضعيفة، و مع ذلك يعتمد النّحاة على هذا الدّليل فيما خالف أصولهم ممَّا رُوُي عن العرب ولم تكن هناك علّة قويّة تبرّر

---

[1] ابن جني. الخصائص، ج1، ص177.

[2] المرجع نفسه، ص: 169.

[3] الغزالي. المستصفى من علم الأصول، ج2، ص: 467 .

[4] الرازي، فخر الدين، المحصول في علم الأصول، تح: طه جابر العلواني، بيروت: مؤسسة الرسالة، د ت، ج6، ص: 128.

[5] ابن جني. الخصائص، ص: 177.

العدول به عن الأصل؛ كما في ترك الأخف إلى الأثقل في نحو الفتوى، والشروى، والبقوى، وكالخروج عن حكم للتّنبيه عن الأصل نحو: استحوذ ... " [1] .

"وأما مناقشات الأصوليين وجدلهم في الاستحسان فلا طائل تحتها؛ لأنه لا خلاف فيه في واقع الأمر، فالآخذون به عدُّوه في أقل أحواله قياسا خفيا، وكلّ القائلين بحجية القياس منهم يقسمونه قسمين: جليٌ وخفيٌ كل واحد منهما حجّة ؛ وبهذا يكون الاستحسان دليلا من الأدلّة المتفق عليها ... ؛ وأما من أنكر الاستحسان منهم فلم ينكروه – وهو بهذا المفهوم – وإنّما أنكروا الحكم بالتشهي والهوى وما تميل إليه النفس من غير حجّة هادية، وهذا لا يمكن أن يُنسب إلى أئمة الدين الأجلاء – كالإمام "أبي حنيفة"، و "محمد بن الحسن" ، ومن تبعهما – الأخذُ به " [2] .

إذن: فسبب الخلاف في حجّية الاستحسان هو عدم الاتفاق على معناه؛ فالمحتجون به يريدون منه معنى غير الذي يريده من لا يحتجون به. ولو اتفقوا على تحديد معناه ما اختلفوا في الاحتجاج به، لأن الاستحسان عند التّحقيق عدول عن دليل ظاهر، أو عن حكم كليٍّ؛ إلى دليل اقتضى هذا العدول، وليس مجرّد تشريع بالهوى.

إنّ الخلاصة التي نخرج بها من خلال هذا العرض أن الاستحسان الذي أبطله النّحاة وردّوه هو الحكم بالتشهي والتلذّذ، وما تميل إليه النفس؛ وهو ترك القياس من غير دليل. أما الاستحسان الذي اصطلح عيه جمهور النّحويين

---

[1] تمام، حسان. الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ... ، ص: 186.

[2] يُنظر: هامش تحقيق المحصول في علم الأصول للرازي، ج6، ص: 123، بتصرّف.

والأصوليين حين أطلقوا لفظ الاستحسان؛ فذكروه في الأدلة العقلية المعتدّ بها، فهو القياس الخفي، أو العدول عن القياس إلى ما هو أولى منه، وهو (حجّة لأن ثبوته بالدلائل التي هي حجّة إجماعاً)[1].

5 - الاستحسان وأثره في تيسير الدرس النحوي (نماذج تطبيقية):

إن مراعاة الخفة والاسترواح إليها في الكلام أمرٌ ثابت عند المتكلم العربي ولا شك، ولذلك لا تخلو كتب النّحومن ذكر علة "التخفيف"، فقد ذكرها "**السيوطي**" في "الاقتراح" في العلل الأربع والعشرين؛ فقال: "وعلّة تخفيف كالإدغام" [2].

وقال "**ابن جني**" في "الخصائص" [3]: "... ومنها أنّ الغرض في هذا القلب إنّما هو طلبٌ للخفة ؛ فمتى وجدوا طريقا أو شبهة في الإقامة عليها سلكوها واهتبلوها ... ، وإنّما غالب الأمر ومجموع الغرض القلب لها، لِما يُعقب من الاسترواح إلى انقلابها. فكأنّهم قنّعوا أنفسهم بتصوُّرِ القلب في الواحد لمّا انتقلوا عنه إلى الجمع؛ ملاحظة لأحواله، ومحافظة على أحكامه، واسترواحا إلى خفة المقلوب إليه..." .

والاستحسان له علاقة واضحة بالاستخفاف والاسترواح؛ فقد مر معنا عند بيان مفهوم الاستحسان؛ قول "**ابن جني**": " باب في الاستحسان، وجماعه أن علته ضعيفة غير مستحكمة، إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف، من ذلك تركُك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة "[4]، ولذلك ذكر أحد الباحثين [1]؛ أنّ

---

[1] التفتازاني، سعد الدين، حاشيته على شرح مختصر المنتهى الأصولي، ج3، ص: 576.

[2] السيوطي. الاقتراح في أصول النحو، ص: 263.

[3] ابن جني، الخصائص، ج3، ص: 160.

[4] المرجع نفسه، ج1، ص: 49.

الاستحسان عند النّحاة هو: " ترك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة تؤدي إلى ذلك "، فالعرب – حسبه– يستحسنون المستخف ويميلون إليه. كما أنهم يستحسنون استخفاف الشيء في موضع، ولا يستحسنونه في آخر، وهم يلجأون إلى العدول من الأخف إلى الأثقل أو العكس، ومن الأثقل إلى الأثقل منه ، كقلب الياء واوا في "حيوان" هروباً من تضعيف المثلين، حيث اختلاف الحرفين يسوغ الخفة " .

ومما يؤكد العلاقة بين الاستحسان، والاستخفاف أنّ "**ابن جني**" ذكر عدة أمثلة في "الخصائص" استدل لها بالاستحسان مرة؛ و بالاستخفاف أخرى؛ من ذلك قوله: "... ومنها أنّهم قلبوا الواو ياء قلبا صريحا لا عن علة مؤثرة أكثر من الاستخفاف؛ نحو قولهم: " رجلٌ غَدْيَانٌ و عَشْيَانٌ ... " [2]، وقال في موضع آخر: "...ومن الاستحسان قولهم: رجل غديان وعشيان، وقياسه غدوان وعشوان؛ لأنّهما من غدوت وعشوت ... " [3] .

ويقول "**ابن درستويه**" في "تصحيح الفصيح": (اعلموا أن كلّ ما كان ماضيه من الأفعال الثلاثية على فعلت؛ بفتح العين، ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللين، ولا حروف الحلق فإنه يجوز في مستقبله يفعُل بضم العين، ويفعِل بكسرها، كقولنا: ضرب يضرِب، وشكر يشكُر، وليس أحدهما أولى به من الآخر، ولا فيه عند العرب إلا الاستحسان والاستخفاف ...) [4] .

---

[1] الراجحي، فاطمة راشد. أصول النحو عند البغدادي: دراسة في شواهد الخزانة، ص: 15.

[2] ابن جني، الخصائص، ج3، ص: 161.

[3] ابن جني، الخصائص، ج1، ص: 143.

[4] ابن درستويه. تصحيح الفصيح وشرحه، تح: محمد بدوي المختون، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1419هـ/1998م، ص: 33 .

ومن هذا المنطلق فإنّنا نلاحظ بوضوح مدى لجوء العرب إلى الاستحسان باعتباره واحدة من الوسائل التي استعانوا بها في تيسير الدرس النحوي؛ وفيما يأتي سأحاول عرض جملة من المسائل النحوية والصرفية المختارة من الدرس النحوي العربي القديم والحديث مع مراعاة التيسير معتمدا على الاستحسان:

1- صرف الممنوع من الصرف إذا كان ساكن الوسط و اجتمعت فيه "العلمية والتأنيث" أو "العلمية والعجمة":

فمثال الأول: "قدْر، وعَنْز، ودعد، وجُمْل، ونُعْم، وهند"[1]، ومثال الثاني: "نوح" و"هود" و"لوط". قال "**السيوطيّ**": "ومنه -أي من الاستحسان- : ما ذكره صاحب "البديع" [2]؛ قال: إذا اجتمع التعريف العلمي، والتأنيث السماعي، أو العُجمة، في الثّلاثيّ ساكن الوسط؛ كـ "هند" و"نوح"، فالقياس منع الصرف، والاستحسان الصّرف لخفته" [3] .

وقال "**سيبويه**": "وأمّا نوح، وهود، ولوط، فتتصرف على كل حال لخفتها "[4].وقال "**الشاوي**" :"ومنه : صرف هند مع وجود علة المنع" [5] .

وقال "**ابن علاّن**" بعد أن ذكر كلام صاحب البديع -السابق- :"فالقياس منع الصرف لوجود مقتضيه في العلتين، والاستحسان الصرف لخفته؛ فعلة الصرف

---

[1] سيبويه. الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/1988م، ج3، ص: 235 .

[2] قال السيوطي: هو محمد بن مسعود الغزني، وقال ابن هشام هو ابن الذكي ...

[3] السيوطي. الاقتراح في أصول النحو، ص: 393.

[4] سيبويه: الكتاب، ج3، ص: 235.

[5] الشاوي، يحيى بن محمد. ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تح: عبد الرزاق عبد الرحمان السعدي؛ بغداد: دار الأنبار للطباعة والنشر، ط1، 1411هـ/1990 م، ص: 103 .

الاستحسان مع قيام علة المنع، والخفة علة الاستحسان " [1]. ثمّ قال منبها: "ظاهر كلامه تساوي العلم ذي التأنيث وذي العجمة في استحسان الصّرف؛ وليس كذلك، بل المستحسن منع صرف ذي التأنيث.

قال "**ابن مالك**" رحمه الله تعالى في الخلاصة:

وجهان في العادم تذكيرا سبق وعُجْمةٌ كهندَ والمنع أحق [2]

أمّا **الأعجمي** فقيل: إنّه منصرف لإلغاء العجمة، وقيل: ذو وجهين، إلاّ أنّ الصرف أرجحُ، لضعف العجمة عن التأنيث" [3]. وقال **سيبويه:** "وترك الصرف أجود" [4] .

وقال "**ابن عقيل**" في شرحه على ألفية **ابن مالك** :"... فإن لم يكن كذلك، بأن كان ساكن الوسط، وليس أعجميا، ولا منقولا من مذكر ففيه وجهان: المنع، والصرف ، والمنع أولى؛ فتقول: "هذه هندُ، ورأيت هندَ، ومررت بهندَ"[5]. وقد ورد بالوجهين قول **جرير**[6] :

---

[1] ابن علان، محمد علي. داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح في النحو، تح : جميل عبد الله عويضة، د ط، كتاب مصور، دون دار طبع ، 1432 هـ/ 2011 م ، ص: 405.

[2] ابن مالك، محمد بن عبد الله، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، القاهرة: دار المستقبل؛ ط1، 1425 هـ /2005 م، ص: 109.

[3] ابن علان . داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح في النحو، ص: 405-406.

[4] سيبويه. الكتاب، ج3، ص: 240.

[5] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك في النحو، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009 م، ج 3، ص: 243.

[6] جرير، ابن عطية الكلبي. ديوان جرير، تح : نعمان محمد أمين طه، القاهرة: دار المعارف؛ ط3، 1986 م، ص: 1021 .

لم تتلفّعْ بفضل مئزرها دعْدٌ، ولم تُسْقَ دعْدُ في العلب

فقد صرف "دعد" في أول عجز البيت، ثمّ منع صرفه بعد ذلك [1] .

ولا شكّ أنّ صرف هذه الأسماء هو ما يجب اختياره تيسيرا على المتعلمين؛ لموافقته لنظام اللغة العام وهو تنوين النّكرة وجرّها بالكسر، خاصة مع وجود دليل ذلك في التراث النحوي القديم كما بيّنا.

3 – استحسان إعراب الاسم المرفوع بعد إذا الشرطية مبتدأ:

مع الإقرار بأنّ إعرابه فاعلا لفعل محذوف يفسرِّه ما بعده هو الأقيس. وظاهرٌ أنّ وجه هذا الاستحسان هو التيسير في الإعراب، والبعد عن الافتراض والتكلف [2]، والأخذ بما هو أرفق للموضوع؛ وإن خالف القياس.

4– استحسان إعراب الاسم المرفوع بعد إنْ الشرطية مبتدأ [3] :

ووجه هذا الاستحسان :

- أنّ فيه أخذا بالظاهر.
- الاستغناء عن تقدير ما لا يحتاج إليه الكلام.
- التيسير على المتعلمين .
- التنظير بين إن وإذا الشرطيتين في هذا الاستعمال.

---

[1] عبد الحميد، محمد محي الدين، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، القاهرة: دار الطلائع، 2009 م، ج3، ص: 243.

[2] العصيمي، خالد بن سعود بن فارس. القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعا ودراسة وتقويما إلى نهاية الدورة الحادية والخمسين، بيروت: دار ابن حزم، ط1، 1424 هـ/2003م، ص: 83 .

[3] المرجع نفسه، ص: 99.

5 - استحسان إعراب الاسم المرفوع الواقع بعد "لو" الشرطية مبتدأ للوجه السابقة نفسها[1]

6 – استحسان مجيء التنازع في الحروف :

ومثاله ما يرد في بعض التعابير العصرية؛ كقول بعضهم: إنّ صورتها لم ولن تغيب عني، ومثل قولهم: إن موقفك لا ولن يغير رأيي [2] .

ووجه هذا الاستحسان هو التّوسع في الكلام. فقد " صرّح أكثر النّحاة بامتناع التنازع في الحروف ومنهم: "**أبو حيان**" و"**المرادي**"، و"**ابن هشام**"، و"**ابن عقيل**"، و"**المكودي**"، و"**الأشموني**" ، و"**السيوطي**" ... "[3] .

7– الإعمال في نحو:

" استحوذ، وأغيلت المرأة، و:

صددتَ فأطولتَ الصدودَ [4]

وقالوا: هذا شراب مَبْوَلَةٌ، و هو مَطيبَةٌ للنفس،

وقالوا :

فإنّه أهلٌ لأن يؤكرما

ونظائره كثيرة، غير أنّ ذلك يخرج ليُعلم أنّ أصل استقام استقوم، وأصل مَقَامَة مَقْوَمَة، وأصل يُحسِن يُؤحسِنُ، ولا يُقاس هذا، ولا ما قبله؛ لأنّه لم تستحكم علّته، وإنّما خرج تنبيها وتصرفا واتساعاً " [5] .

---

[1] المرجع نفسه، ص: 99.

[2] المرجع نفسه: ص: 118.

[3] المرجع نفسه: ص: 119.

[4] ابن جني. الخصائص، ج1، ص: 143-144.

[5] ابن جني. الخصائص، ج1، ص: 144.

وقال "**الرضي**": "...وشذّ أعول [1]، وأغيلت المرأة، واستحوذ، وأجود، وأطول، واستروح: أي شمّ الريح، وأطيب، وأخيلت السماء، وأغيمت" [2] .

فهذا كلُّه بالألف، لكنَّه أُعلَّ تنبيها على أصله .

ومن هنا يمكن الاستفادة من هذا الأصل؛ وهو الإعلال تنبيها على أصل الباب في تصويب بعض الاستعمالات التي تجري على لسان بعض المتكلمين، والتي يمكن تخريجها على هذا الأصل.

8- استحسان ضم ضمير الغائب إذا اتصل بحرف الجر تنبيها على أصل بابه:

وقد ورد في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿**فمن أو فى بما عاهد عليهُ الله فسيُأتيه أجرا عظيما**﴾[3] بضمّ الهاء من "عليهُ" والقياس كسره. وإنّما ضُمّ تنبيها على أصله وهو الضم إذ أصل الكلام "على هو" ثم حُذفت الواو وبقيت الهاء مضمومة تنبيها أصلها .

9- اشتقاق اسم المفعول من الثلاثي الأجوف على وزن مفعول استحسانا :

ومن الاستحسان أيضا ما جاء في الحديث الشريف عن أنس رضي الله عنه قال: "لعن النّبي صلى الله عليه وسلّم في الخمر عشرا ... فذكر: وبائعها والمَبيُوعةَ له"، أي: المبيعة له. والقاعدة أنّ اسم المفعول من الثلاثي الأجوف يكون

---

[1] أعول الرجل والمرأة؛ وأعيلا؛ إذا كثر عيالهما.

[2] الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص: 96.

[3] سورة الفتح، الآية: 10.

على وزن المضارع مع قلب حرف المضارعة ميما مفتوحة: قال ←، يقول ←، مَقول، باع ←، يبيع ←، مَبيع[1] .

وإنما خرج هذا مخرج الاستحسان فورد اسم المفعول في الحديث على أصل الباب وهوإن اسم المفعول يُصاغ على وزن "مفعول"؛ تنبيها على أصل بابه.

وفي هذا تيسير على المتعلمين لأن فيه استعمالا للقاعدة وموافقة للأصل مع ما فيه من البعد عن الاستثناءات .

10- ضمّ عين المضارع الثلاثي وكسرها إذا كان ماضيه على "فَعَلتَ" – بفتح العين- ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللين ولا حروف الحلق:

يقول "**ابن درستويه**":"اعلموا أنّ كل ما كان ماضيه من الأفعال الثلاثية على فَعَلتَ؛ بفتح العين، ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللّين، ولا حروف الحلق فإنه يجوز في مستقبله يفعُل بضم العين، ويفعِل بكسرها، كقولنا ضرب يضرِب، وشكر يشكُر، وليس أحدهما أولى به من الآخر، ولا فيه عند العرب إلا الاستحسان والاستخفاف..."[2].

ولعلّ الذي جوّز ذلك وحسّنه أنّ: "الضمّة أخت الكسرة في الثقل، كما أنّ الواو نظيرة الياء في الثقل والاعتلال " [3] .

ويؤكد ذلك قول **أبي زيد الأنصاري** :" لقد طفت في عُلْيَا قيس وتميم مدة طويلة، أسأل عن هذا الباب صغيرَهم وكبيرَهم؛ لأعرف ما كان منه بالضم أولى،

---

[1] الراجحي، عبده: التطبيق الصرفي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض: ط1، 1420هـ/ 1999م، ص: 71.

[2] ابن درستويه. تصحيح الفصيح وشرحه، ص: 33.

[3] المرجع نفسه، ص: 33.

وما كان منه بالكسر أولى، فلم أعرف لذلك قياسا؛ وإنما يتكلم به كل امرئ منهم على ما يستحسن ويستخف؛ لا على غير ذلك" [1] .

ومما استحسنته العرب من هذه الأفعال، فجاء بالوجهين: " نفر ينفِرُ وينفُرُ، شتم يشتِمُ ويشتُمُ... " [2].

ولا شك أنّ هذا القول له دور كبير في تيسير الدرس الصرفي؛ خاصة إذا ما علمنا مدى الصعوبة التي يواجهها المتعلمون للدرس الصرفي نظرا لطبيعته التجريدية الجافّة .

11- إثبات الياء من اسم الفاعل المنقوص النكرة في الوصل؛ إذا كان مرفوعا أو مجرورا؛ فيقال هذا قاضي عادلٌ [3].

12- إجازة وقوع المضارع شرطا لـ "لمّا" مطلقاً، كأن يُقال: لمّا يطول الوقت يزداد الاهتمام[4].

13- إجازة مجيء اسمي الزمان والمكان، والمصدر الميمي من الفعل الثلاثي الأجوف اليائي على "مَفعَل" بالفتح؛ فيُقال: "المسار" لمعنى السير، أو مكانه أو زمانه، ويُقال: طار مطاراً، والآن مطارُهُ، وهناك المطار [5] .

---

[1] المرجع نفسه، ص: 36.

[2] المرجع نفسه، ص: 33.

[3] العصيمي. القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ص: 710.

[4] المرجع السابق، ص: 710.

[5] نفسه، ص: 710.

14- النسب إلى الثلاثي المحذوف الفاء، أو اللام برد المحذوف واواً قبل باء النسب سواءً عوض عن المحذوف أم لم يُعوّض؛ نحو: عدوي، وفِئوي، وشَفوي، وبنوي، وجهوي، في النسب إلى: عِدة، وفئة، وشَفة، وابن ، وجِهة[1] .

15- استحسان تصحيح "مَفْعَلَة" – للدلالة على كثرة الشيء بالمحلّ – إذا كان فعلها معتل العين، كقولهم فيما يكثر فيه التوت، والخوخ: مَتْوَتَة، ومَخْوَخَة، كما استحسن العرب التصحيح في الأفعال، كقولهم: استحوذ، واستقوَم، وأَغْيَلَ، وأَعْوَلَ، وأَطْوَلَ، وقد عرفنا أنّ هذا إنّما صُحِّح استحسانا، وتنبيها على أصل بابه.

16- استحسان مجيء اسم الآلة على وزن "فعّالة"؛ كغسّالة، وجرّارة، وخرّامة. وذلك أن صيغة "فعّالة" من صيغ المبالغة، وتُستعمل بمعنى النّسب أو صاحب الحدث، وأنّه يصحّ أن يُسندَ الفعل إلى ما يُلابس الفاعل، إما في زمانه أو في مكانه أو في آلته [2].

17- إجازة مجيء اسم الآلة على "فاعلة" كضاربة وكاتبة، لأمرين:

الأول: ورود أمثلة كثيرة منها في النصوص العربية القديمة، مثل: الخابية لظرف الماء المعروف، والحاملة للزبيل، والمائلة لمنارة المسرجة ...

الثاني: اتجاه المتكلمين في العصر الحاضر إلى اشتقاق اسم الآلة على زِنتها [3].

---

[1] نفسه، ص: 710.

[2] مجلّة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، القاهرة: المطبعة الأميرية ببولاق، 1946 م، الجزء العاشر، ص: 63-64.

[3] العصيمي، خالد بن سعود بن فارس. القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص: 436.

وهذا الأمر عند النظر مجرد استحسان أيّده ترف المتكلمين وتصرّفهم، واتساعهم، واستحسانهم له.

18- جواز صياغة اسم الفاعل من كل ثلاثي متصرف إذا قُصِد به الحدوث: وقد ذهب بعض العلماء إلى جواز ذلك سواء كان على: "فَعَلَ" أو "فَعِلَ"، أو "فَعُلَ"، **كالزمخشري**، و"**ابن يعيش**"، و"**ابن مالك**"، و"**الرضي الأستراباذي**" وغيرهم[1]، يقول الرضي: "وإن قُصِد بها الحدوث رُدّت إلى اسم الفاعل، فتقول في حَسُن: حاسنٌ الآن وغدا، قال تعالى في ضيق لمّا قصد به الحدوث: ﴿وضائقٌ به صدرُك﴾ [2]، وهذا مطّرد في كلّ صفة مشبّهة " [3]. وهذا استحسان أيضا، لأنّ اسم الفاعل من "فَعِلَ"، يكون إمّا "فَعِلٌ" في الأعراض كفَرِحٌ، أو "أفعل" في الألوان كخَضِرَ، فهو أخضر، أو "فعلان" في الامتلاء، كعَطِشَ، فهو عطشان [4]، وما جاء منه على: "فاعل"، كسَلِمَ فهو سالمٌ، وأَثِمَ فهو آثمٌ، فيقال: إنّما خرج ذلك – عن قياسه – استحسانا وتنبيها على أنّ الأصل في اسم الفاعل من الثّلاثي أن يكون على وزن "فاعل". والله أعلم .

---

[1] المرجع السابق: ص: 453.

[2] سورة هود، ص: 112.

[3] الأستراباذي. شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص: 414.

[4] المرجع نفسه: ص: 143-144.

قائمة المصادر والمراجع:

01- القرآن الكريم؛ برواية حفص عن عاصم .

أولا : الكتب

01- أبو المكارم، علي. أصول التفكير النحوي، القاهرة: دار غريب للطباعة؛ ط1، 2006 م.

02- أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، تح: أحمد أمين، دار الفكر، بيروت، د ت.

03- الأستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد الزفزاف وآخرون، بيروت: دار الكتب العلمية، 1402 هـ/1982 م .

04- الإيجي، عضد الدين. شرح مختصر المنتهى الأصولي، تح: محمد حسن إسماعيل، بيروت، دار الكتب العلمية؛ ط1، 1424 هـ/2004 م .

05- الأنباري. لمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني؛ سوريا: مطبعة الجامعة السورية، 1957 م.

06- ابن جني، أبو الفتح. الخصائص، تح : محمد علي النجار، القاهر: دار الكتب المصرية، د ت .

07- ابن درستويه. تصحيح الفصيح، تح: محمد بدوي المختون، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، 1998 م.

08- ابن عقيل، عبد الله. شرح ابن عقيل، تح: محي الدين عبد الحميد، القاهرة : دار الطلائع، 2009 م.

09-ابن علان. داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح، تح: جميل عويضة، كتاب مصور، 1432هـ/2011 م.

10- ابن فارس، أحمد. معجم المقاييس في اللغة، تح: شهاب الدين أبو عمرو، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع؛ ط1، 1432 هـ/2011 م.

11- ابن قيم الجوزية. بدائع الفوائد، تح: علي العمران، جدة: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، د ت.

12- ابن مالك، محمد. ألفية ابن مالك في النحو والصرف، القاهرة: دار المستقبل؛ ط1، 1425 هـ/2005 م .

13- البغدادي. خزانة الأدب، تح: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي؛ ط4، 1418هـ/1997م .

14- بن لعلام مخلوف. مبادئ في أصول النحو، الجزائر، دار الأمل، د ط، 2012م.

15- تمام، حسان. الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ...، القاهرة: دار عالم الكتب، 1420 هـ/ 2000 م.

16- الجرجاني، علي بن محمد. كتاب التعريفات، بيروت: مكتبة لبنان، 1985م.

17- الرازي، فخر الدين. المحصول في علم الأصول، تح: طه جابر العلواني، بيروت، مؤسسة الرسالة، د ت.

18- سيبويه. الكتاب، تح: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي؛ ط3،1408هـ/ 1988م .

19- السيوطي. الاقتراح في أصول النحو، تح: محمود سليمان ياقوت؛ القاهرة: دار المعرفة الجامعية،2006 م.

20- الشاوي، يحيى بن محمد. ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تح: عبد الرزاق عبد الرحمان السعدي؛ بغداد: دار الأنبار للطباعة والنشر، ط1، 1411هـ/1990 م.

21- الشنقيطي، محمد الأمين. مذكرة في أصول الفقه، المدينة النبوية: مكتبة العلوم والحكم؛ ط5، 2001 م.

22- عبده، الراجحي: التطبيق الصرفي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض: ط1، 1420 هـ/1999م.

23- العصيمي، خالد. القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعا ودراسة وتقويما إلى نهاية الدورة الحادية والخمسين، بيروت: دار ابن حزم، ط1، 1424 هـ/2003م .

24- العكبري، ابن برهان. شرح اللمع، تح: د. فائز فارس، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب؛ ط1، 1404 هـ/1984 م.

25- الغزالي. المستصفى، تح: محمد سليمان الأشقر، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1417 هـ/ 1997 م.

26- الفيروز أبادي، مجد الدين. القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 8، 1426 هـ/ 2005 م .

27- قباوة، فخر الدين. تحليل النص النحوي؛ الجزائر: دار الوعي للنشر، ط2، 1433 هـ/2012 م.

28- الكندي، خالد بن سليمان. التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، عمان: الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة؛ ط 2، 1430 هـ/2009 م.

29- محي الدين، عبد الحميد. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، القاهرة : دار الطلائع، 2009 م .

30- المرادي، الحسن بن قاسم. الجنى الداني في حروف المعاني، تح : فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1413 هـ/ 1992 م.

ثانيا : الرسائل والمجلاّت والمقالات

1 – حساني، أحمد: النظام النحوي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التعليمي. يُنظر: أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001م.

2 – الرّاجحي، فاطمة راشد. "أصول النحو عند البغدادي: دراسة في شواهد الخزانة". حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت. العدد: 25، 2005م.

3- السبيهين، محمد بن عبد الرحمان بن عبد الله. اعتراض النحويين للدليل العقلي، رسالة دكتوراه (مطبوعة)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1426 هـ / 2005 م.

4- مجلّة مجمّع اللّغة العربية بالقاهرة، القاهرة: المطبعة الأميرية ببولاق، 1946م،الجزءالعاشر